



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

صدمات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Oil Price Shocks and Real GDP Growth

إعداد الطالبة
دانيه شوقي محمد الجمل

إشراف
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الأول 2016/2017

التفويض

أنا دانيه شوقي محمد الجمل أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : دانيه شوقي محمد الجمل

التوقيع :

التاريخ : 2016 /12/

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: دانيه شوقي محمد الجمل
التخصص: اقتصاديات المال والأعمال
الرقم الجامعي: ٠١70١٤٢٠٥٠
الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية، المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

صدمات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية.

كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمدة في جامعة آل البيت بإلغى قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمدة بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: _____

التاريخ : 2016/12/

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

صدّات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Oil Price Shock and Real GDP Growth

وأجيزت بتاريخ: / / 2016

إعداد
دانيه شوقي محمد الجمل

إشراف
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود مشرفاً ورئيساً

.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة عضواً

.....
الدكتور علي القضاة عضواً

.....
الدكتور إبراهيم خريس عضواً خارجياً

الإهداء

إلى من مهد لي طريق العلم بعد الله وذلك لي الصعاب بتشجيعه ووقوفه
إلى جانبي وكان له الفضل العظيم لما وصلت له إلى والدي العزيز أطال الله في
عمره.

إلى من لأجلها تصون الحياة ولأجلها تستحق الحياة إلى من سكن حبها في
القلب وكانت نبضي، ونجاي بفضل دعواتها الصالحة إلى أمي الغالية نبع العنان.

إلى وردة حياتي ورفيقة دربي ومن شاركتني همومي ووقفت إلى جانبي
ودعمتني وسارت معي نحو الحلم خطوه بخطوه وكان لها الفضل حتى أكلمت
نجاي هذا إلى أختي وصديقتي وألمي في الحياة هيا لطفي.

إلى الشجرة التي لا تسقط أوراقها أبداً ومن رافقوني في السراء والضراء
إلى إخواني الغاليين محمد، عبد الله، أسامة، خالد.

دانية الجمل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تمام نعمه وكمال فضله.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى المشرف الأستاذ الدكتور حسين الزيود الذي أولاني كل الاهتمام من خلال تقديم النصائح والمعلومات القيمة والتي أسهمت بشكل كبير في هذا الإنجاز جزاه الله خير الجزاء كما أتقدم بالشكر لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة المال والأعمال / قسم اقتصاديات المال والأعمال.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمنحي جزءاً من وقتهم لقرءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي وأصدقائي والى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي العون.

ولله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

Contents

ي	الملخص	١
ك	ABSTRACT	١
١	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	١
١	المقدمة	١
٢	أهمية الدراسة	٢
٢	مشكلة الدراسة	٢
٢	أهداف الدراسة	٢
٣	فرضيات الدراسة	٣
٣	منهجية الدراسة	٣
٣	مصادر جمع البيانات	٣
٣	متغيرات الدراسة	٣
٤	الدراسات السابقة	٤
١٠	الفصل الثاني : الإطار النظري (أسعار النفط العالمية وتأثيرها على العرض والطلب)	١٠
١٠	المبحث الأول: أسعار النفط والأسواق النفطية العالمية	١٠
١٨	المبحث الثاني: خصائص عرض وطلب النفط	١٨
٢٥	الفصل الثالث : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي	٢٥
٢٥	المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي	٢٥
٣٠	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي	٣٠
٣٧	الفصل الرابع : منهجية الدراسة واختبار الفرضيات	٣٧
٣٧	المقدمة	٣٧
٣٧	أسلوب الدراسة	٣٧
٣٧	متغيرات الدراسة	٣٧
٣٨	الأساليب الإحصائية	٣٨
٤١	تحليل مكونات التباين	٤١

٤٢	تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٥١	النتائج
٥٣	التوصيات
٥٤	قائمة المراجع
٥٤	أولاً- المراجع العربية:
٥٧	ثانياً- المراجع الأجنبية:
٥٩	ملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الرقم
٤٢	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	١
٤٣	نتائج اختبار سكون البواقي	٢
٤٤	اختبار التكامل المشترك	٣
٥٩	نتائج اختبار فترات التباطؤ	٤
٥٩	نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي	٥
٦٠	نتائج اختبار السببية	٦
٦٠	نتائج اختبار تحليل التباين	٧
٦١	نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ	٨

صدّات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

إعداد

دانيه شوقي محمد الجمل

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر صدّات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأردن من خلال دراسة أسعار النفط على مجموعة من المتغيرات الكلية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، معدل التضخم INF وسعر الصرف الحقيقي RER وذلك باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ وتحديد الأثر في الأجلين القصير والطويل واعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لتوضيح الأثر خلال الفترة الممتدة من 1990 ولغاية 2015 وتم استخدام برنامج E-VIEWS 5 لتحليل بيانات الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (تظهر سلوك متشابه في المدى الطويل) ويتبين من نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة الحالية، كذلك وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واثر إيجابي ومعنوي للتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ووجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على التضخم، كذلك معادلة سعر الصرف تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف في الفترة السابقة على سعر الصرف في الفترة الحالية. أما معادلة سعر النفط، فيتبين من النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر النفط في الفترة السابقة على سعر النفط في الفترة الحالية.

Oil price shocks and real GDP growth

**Prepared By:
Danya Shawqi Mohamd Al-Jamal**

**Supervised By:
Prof. Dr. Hussein Ali Al-Zeaud**

ABSTRACT

The aim of this study is to investigate the impact of the oil price shock and real GDP in Jordan through studying the impact at the oil price on a group of variables, represented in real gross domestic product RGDP, inflation INF, Real Exchange rate RER using the error correction model (VECM) and determine the impact on the short and long run, the study is based on econometric approach to analysis the impact during the period from 1990 to 2015 E-VIEWS 5 program has been used to analysis the study data.

Leaded to a group of results one of the most important result is the existence of long run balanced relation ships between the study variable (present analogical behavior on long run) and the VECM for the GDP growth model results show existence of the positive impact for the GDP growth model in the previous period to the current period, also shows the existence of the negative impact for oil price on GDP growth model and a positive impact of the expansion on GDP growth model and the existence of the positive impact for GDP growth model on the expansion also exchange rate model indicates the positive impact for exchange rate in the previous time compared to exchange rate in the current period as for oil price model the results indicates that there is a positive impact for the oil price in the previous period compared to the oil price in the current period.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي والمتمثل بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقه وتختلف النظريات الاقتصادية حول محددات النمو الاقتصادي بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية، حيث إن تحديد مصدر النمو يعتبر ضروري لتفعيل النمو الاقتصادي والعمل على استمراره من خلال تبني سياسات اقتصادية مناسبة، لذلك أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات الاقتصادية.

وفي الواقع التي تعيشه أغلب المجتمعات فإن هناك ارتفاعاً نسبياً للأسعار سنوياً فان زيادة أسعار السلع بشكل عام يؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر في الدول مما يؤدي إلى اختلال توازنها.

ومن أهم التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم التغير في أسعار النفط حيث تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار، حيث كانت تعرف بالصدمات النفطية وكانت أول هذه الصدمات في حرب أكتوبر 1973 حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي واستمر بالارتفاع إلى نهاية عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 وارتفع متوسط سعر البرميل من النفط وهذا ما عرف بالصدمة النفطية الثانية، وفي أوائل التسعينيات وبعد غزو العراق للكويت ارتفع سعر البترول ليصل أعلى مستوياته في عام 1990 في حين كانت تعرف بالصدمة الثالثة للنفط واستمر التذبذب حتى انهارت أسعار النفط في عام 1998 حيث سجل أدنى مستوى له حيث بلغ سعر برميل النفط نحو 9.69 دولار (سلسلة خامات اوبك) وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبعدها ارتفعت أسعار النفط واستمرت بالارتفاع حيث تجاوز برميل النفط 147 دولار للبرميل في عام 2008 ولكن بفعل الأزمة المالية في جنوب آسيا انخفض الطلب على النفط.

إن هناك اتجاهان عكسيان بالنسبة لأسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي إذ انه بالنسبة للدول المنتجة للنفط فان ارتفاع سعر النفط يحمل أثراً إيجابياً حيث يجلب إيرادات مالية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تلك الدول، أما في حالة انخفاضه فانه خبر سار للدول المستوردة للنفط حيث تقوم باستيراده بتكلفة أقل وبالتالي تنخفض التكاليف لقطاع الأعمال وتنخفض الأسعار ويؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ويحفز الاستثمار مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو.

أهمية الدراسة

نظراً لأهمية أسعار النفط في القطاع الاقتصادي وتأثيره على العديد من النشاطات الاقتصادية التي من شأنها زيادة النمو وخصوصاً في الناتج المحلي نبعت أهمية هذه الدراسة حيث حاولت تسليط الضوء على أثر صدمات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الحقيقي للتوصل إلى الجوانب السلبية والإيجابية في حال ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ومعرفة الآليات الواجب اتباعها بالإضافة إلى هذا فإنه من المتوقع أن تعود نتائج هذه الدراسة بالفائدة على واضعي السياسة الاقتصادية في الأردن وذلك من خلال تقدير الأثر قصير وطويل المدى على هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

إن الصدمات التي تشهدها الأسواق النفطية ذات تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن إذ إنها من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد مادة النفط ولذلك فإن أي تغير بالأسعار سينعكس إيجاباً أو سلباً على اقتصادها، ولذلك فإن السؤال الرئيسي للدراسة يتمثل في:

هل يوجد علاقة سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر النفط؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد حصرنا الموضوع في التساؤلات التالي:

1. هل يوجد أثر لصدمة أسعار النفط على النمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.
2. هل يوجد أثر لصدمة في كل من نمو الناتج المحلي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف من جهة وسعر النفط.
3. هل يوجد أثر لسعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أهداف الدراسة

هدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات (1990-2015) وبيان أهم التقلبات التي شهدتها السوق النفطية وتحليل وتقييم الأثر قصير وطويل المدى وإلقاء نظرة فاحصة وتحليلية للنظريات المفسرة لهذه الدراسة.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية

الآتية:

- لا يوجد علاقة سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر النفط.
- لا يوجد أثر لصدمة في أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- لا يوجد أثر لصدمة في كل من نمو الناتج المحلي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف من جهة وسعر النفط.
- لا يوجد أثر لسعر النفط على نمو الناتج المحلي الحقيقي.

منهجية الدراسة

للإجابة عن التساؤلات ومن أجل اختبار الفرضيات التي تم صياغتها يتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات والحقائق عن المشكلة وتفسيرها والوقوف على دلالتها كما ويمكن من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من البيانات الخاصة بصدمة أسعار النفط إضافة إلى ذلك سنستخدم الأساليب الإحصائية والقياسية مما يساعد على قياس أثر الصدمات على الناتج المحلي الحقيقي في الأردن.

مصادر جمع البيانات

١. البيانات الثانوية: هي البيانات تم تحصيلها من خلال النشرات والمواقع الإلكترونية والدوريات العربية والأجنبية وأبحاث علمية ودراسات سابقة (الرسائل الجامعية ماجستير ودكتوراه) وكذلك معلومات من الشبكة العنكبوتية فيما يتعلق بالجانب النظري.
٢. البيانات الأولية: هي البيانات التي اعتمد عليها الجانب القياسي للدراسة وتم تحصيلها عن طريق البنك المركزي الأردني والبنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ودائرة الإحصاءات العامة.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: صدمات أسعار النفط.

المتغيرات التابعة:

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢. معدل التضخم.

٣. سعر الصرف الحقيقي.

الدراسات السابقة

(١) الدراسات العربية:

أولاً: دراسة خيرالله الدين (2008) بعنوان: تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثيرات تذبذب أسعار استيراد النفط الخام وبيان كيفية انتقال هذه التأثيرات إلى كل مستوى من الأسعار والعجز في الميزان التجاري الأردني وقياس مدى تأثير كل من مستوى الأسعار والعجز في الميزان التجاري الأردني بالتذبذب في أسعار استيراد النفط الخام واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي لبيانات السلاسل الزمنية والرياضي عن طريق النماذج القياسية المناسبة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ التي شهدت مجموعة من الصدمات المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط وتوصلت الدراسة إلى أن رصيد الميزان التجاري الأردني مرن للتغيرات في أسعار النفط كما ويتأثر معدل التضخم الحالي بالتغيرات في أسعار النفط للسنوات السابقة.

ثانياً: دراسة عبد الكريم (2010) بعنوان: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية.

هدفت هذه الرسالة إلى بيان أهمية النفط ودوره في الاقتصاد العالمي ومحاولة الدول الرأسمالية من خلال الشركات متعددة الجنسيات السيطرة على النفط العالمي وخاصة النفط العربي كما وهدفت إلى كشف منعكسات السياسات النفطية ومفاعيلها الإيجابية والسلبية على التجارة الدولية وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية ودراسة العوامل المؤثرة على الأسعار النفطية أسباب ارتفاعها وانخفاضها ونتائج هذه التغيرات على البلدان المنتجة والمستهلكة سواء النامية أو المتقدمة استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي والإحصائي.

ثالثاً: دراسة الهيبي ومحمد (2011) بعنوان: أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد

الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسواق النفط وأداء الأسواق المالية حيث تم اختيار عينتين للبحث وهما الإمارات العربية والسعودية وقد استخدمت هذه الدراسة البيانات الفصلية للأعوام 2000-2006 وتم تقسيمها إلى خمسة وعشرين فصلاً تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال ربط النتائج بالأسباب وتفسير المعطيات في ضوء النظرية الاقتصادية والاعتماد على الأسلوب التجريبي من خلال قياس العلاقة بينهما كماً استناداً أساليب القياس وفق المنهج القياسي

وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتفاع في أسعار النفط كان له أثراً إيجابياً على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى أداء أسواقها المالية.

رابعاً: دراسة سعدالله (2012) بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010).

هدفت الرسالة إلى البحث وتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من (2000-2010) في الجزائر كما قامت بإجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط في المدى الطويل وتحليل أثر التقلبات على السياسة المالية في الجزائر ودراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط وعملت على تقييم وكشف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين السياسة المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط والمنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي شهدتها خلال القرن 21 وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط على السياحة المالية في الجزائر.

خامساً: دراسة المزيني (2013) بعنوان: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط ومعرفة تداعيات ارتفاع وانخفاض هذه الأسعار ودراسة العوامل التي لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي وتوصلت إلى نتائج أهمها ان يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض والية السوق الحر والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً ويتطلب من دول مجلس التعاون (أوبك) ان تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي لمعرفة حجم الطلب والعرض العالمي على النفط وتفسير أهم العوامل المؤثرة على تقلب أسعار النفط (2000-2011).

سادساً: دراسة بن زيدان (2013) بعنوان: دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر.

هدفت هذه الرسالة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول العينة بشكل خاص والتعرف على تأثير ترتيبية الصادرات البترولية وغير البترولية على النمو الاقتصادي لدى تلك الدول ومعرفة العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في المدى الطويل ودراسة

المتطلبات والسبل التعويضية والتكميلية أو البديلة للبترول التي تدعم النمو الاقتصادي ولقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والقياسي واخذ البحوث المرتبطة بالنمو الاقتصادي وأسعار البترول والأسواق المالية وتوصلت إلى وجود أثر باتجاهين مختلفين حسب الدول وهو أن الدول المنتجة للنفط يتغير نموها بسبب ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى جلب إيرادات مالية والعكس فيما تحققة بعض الدول إذ إن النمو الاقتصادي فيها يحدث تغير في أسعار النفط إذ ان الطلب المتزايد يرفع من سعره والانكماش الاقتصادي يقلل من سعره.

سابعاً: دراسة بوبكري رقية (٢٠١٣) بعنوان: مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مكانة النفط في الاقتصاد والتعرف على دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري وإظهار مدى تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار البترول خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ في الجزائر استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتقديم نظرة عامة عن النفط والصناعة النفطية كما استخدم المنهج الإحصائي والتحليلي لتقديم إحصائيات حول أنظمة استغلال النفط وتحليل معطيات الجداول والمنحنيات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن السعر البترولي يتحدد انطلاقاً من مجموعة من المحددات وان الجزائر دولة بترولية يتأثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار إيجاباً أو سلباً.

ثامناً: دراسة خويلدات وذان (٢٠١٣) بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مكانة النفط في اقتصاد الجزائر والإمارات والتعريف بالنفط وعمومياته ومعرفة أثر التغير في أسعار النفط للدولتين كما وهدف إلى استشراف آفاق ومستقبل النفط خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ للجزائر والإمارات استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة والمنهج القياسي للجداول والأدوات الإحصائية والمنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والإمارات وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي وان الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على سياسة الريع البترولية والمنتجة من السبعينات بينما الاقتصاد الإماراتي يتبع سياسات حديثة تعتمد على تنويع مصادر الدخل للتخلص من الاعتماد على المداخل النفطية.

تاسعاً: دراسة سلمان (2014) بعنوان: تحليل العلاقة السببية الطويلة والقصيرة الأجل بين سعر النفط الخام العالمي وسعر الذهب وسعر صرف الدولار.

هدفت هذه الرسالة إلى اختبار العلاقة السببية طويلة وقصيرة الأجل بين كل من سعر الذهب العالمي وسعر صرف الدولار وسعر النفط الخام، باستخدام بيانات يومية للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني 2013 والى غاية 27 آذار 2013، ويهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة وتحليل

البيانات استخدمت الدراسة نموذج (VECM) Vector Error Correlation Model واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، بالإضافة إلى اختبار جرانجر للسببية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الذهب العالمي وسعر النفط الخام وسعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي، وكذلك فقد بينت نتائج الدراسة بان سعر النفط الخام يتأثر طردياً بسعر الذهب العالمي ويتأثر عكسياً بسعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

أولاً: Gronwald (2006) بعنوان: الصدمات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا.

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصددمات أسعار النفط في ألمانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (Vector auto regression VAR) واختبار فايف حيث بين أن تخصيص سعر جديد لأسعار النفط يجب ان يكون موافق للناحيتين العملية والنظرية وكانت أهم النتائج أن الاقتصاد العالمي واجه باستمرار صدمات أسعار النفط خلال العقود الماضية من ابرز الأمثلة هي أزمات النفط في 1970-1980 والصدمة النفطية الناجمة عن حرب الخليج، وظهرت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط في 2005 نتيجة لزيادة الطلب على النفط وخاصة الولايات المتحدة والصين.

ثانياً: Rebeca and Marcelo (2008) بعنوان: صدمات أسعار النفط ونمو الناتج الإجمالي الحقيقي ادله تجريبية لبعض بلدان OECD:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي للدول الصناعية الرئيسية حيث تم تحليل متغيرات هذه الدراسة باستخدام النماذج الخطية والغير خطية حيث كان هناك دليل على وجود تأثير غير خطي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأن ارتفاع أسعار النفط يوجد له أثر أكبر من أثر انخفاضه كما وبينت أن تأثير هذه الصدمات تختلف حسب كمية تصدير الدول للنفط وكان هناك تناقض بين دولتين مصدريتين للنفط كان الأثر سالب بالنسبة للولايات المتحدة بينما كان الأثر موجب بالنسبة للنرويج.

ثالثاً: Awad (2009) بعنوان: سعر النفط والاقتصاد الكلي (حالة الأردن).

هدفت هذه الدراسة لبيان مدى تأثير المؤشرات الكلية الرئيسية وبالتحديد مؤشري النمو الاقتصادي والتضخم بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وقد أشارت إلى مجموعة نتائج أهمها عدم وجود علاقات مستمرة طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام وكل من النمو الاقتصادي والتضخم ووجود دلائل على تأثير التضخم والنمو الاقتصادي بالتطورات قصيرة الأجل لأسعار النفط الدولية

حيث إنها تؤثر سلباً على معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي وبنسبة (-0.08) في حين تؤثر طردياً على معدل التضخم المحلي وبنسبة (0.075).

رابعاً: **Reza and Gunther (2009) بعنوان: تأثير صدمات النفط على الاقتصاد الإيراني.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في إيران وذلك بتطبيق نموذج الـ (VAR) خلال الفترة التي تمتد من (1970-2006) وذكرت الدراسة على فترة الحرب على العراق وكانت أهم النتائج وجود أثر لصدمات أسعار النفط (سلبية أو إيجابية) وتؤدي إلى زيادة التضخم ووجود أثر إيجابي لصدمة أسعار النفط على الناتج الصناعي ويؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

خامساً: **Vera (2010) بعنوان: الآثار غير المتماثلة لصدمة النفط على التصدير في الاقتصاد.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير العوامل الغير متوقعة للتغيرات في أسعار النفط على الناتج (فنزويلا) كما جاءت بأجراء تدابير تحد من الصدمات النفطية وتحديد تأثيرات هذه الصدمات على الاقتصاد الفنزويلي أشارت نتائجها إلى أن الصدمات النفطية كان لها آثار إيجابية هامة على نمو الناتج في فنزويلا خلال الفترة (1984-2008) كما كان الاقتصاد الفنزويلي أكثر استجابة للزيادة في أسعار النفط من الانخفاضات الغير متوقعة لأسعار هذه المادة في حين كانت هذه الدولة هي أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم (سادس أكبر اقتصاد في العالم) كان قطاع النفط من الأهمية المركزية للاقتصاد الفنزويلي حيث يمثل نصف إجمال الإيرادات الحكومية وثالث من إجمالي الناتج المحلي تم استخدام النموذج القياسي ومقياس هاميلتون لقياس صدمات أسعار النفط.

سادساً: **Baghirov (2014) بعنوان: التأثير المباشر والغير مباشر لصدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي (حالة ليتوانيا).**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الآثار المباشرة والغير مباشرة لصدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي لتوانيا مع الأخذ بعين الاعتبار الروابط التجارية الجارية وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الورقة في تقدير الآثار غير المباشرة الإيجابية المحتملة لصدمة أسعار النفط من خلال العلاقات التجارية وتحديد ما اذا كانت هذه الآثار غير المباشرة يمكن ان تخفف من الآثار المباشرة السلبية المتوقعة لصدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي في لتوانيا.

كما قامت بتحليل الدول السبعة (روسيا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، بولندا، تيانيا، لاتفيا) استخدمت بيانات ربع سنوية من عام (1995-2012) وأشار التحليل التجريبي إلى إن الآثار غير المباشرة للزيادة بنسبة 50% في معدلات نمو أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتوانيا إيجابية في حين أن توقعات الآثار المباشرة سلبية فإن الآثار الإيجابية غير المباشرة من

خلال الروابط التجارية تخفف من الآثار السلبية المباشرة لصدمة أسعار النفط في كل من المدى القصير والطويل.

سابعاً: Marco and Luca (2015) بعنوان: أسباب وعواقب صدمة أسعار النفط على الاقتصاد البريطاني.

هدفت هذه الدراسة لتقييم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد البريطاني وحلت التغيرات في صدمات أسعار النفط وتأثيرها على المجاميع الاقتصادية الكلية في بريطانيا وبحثت الزيادة في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي ولم يحدث أي كساد في المدى القصير مع أن النقص في إمدادات النفط الخام ليس انخفاض فوري في نمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن كانت السياسة النقدية في بريطانيا معتمدة على طبيعة صدمات سوق النفط.

الفصل الثاني : الإطار النظري (أسعار النفط العالمية وتأثيرها على العرض والطلب)

المبحث الأول: أسعار النفط والأسواق النفطية العالمية

المقدمة

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، ويصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط، إلا أن حد فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائماً أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، لذلك سنقوم بتعريف السوق النفطية، سعر النفط وأنواعه في السوق النفطية.

أولاً- تعريف النفط:

النفط أو البترول " Petroleum " كلمة من أصل لاتيني تعنى زيت الصخر وتستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه نطف في صورة سائلة بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نطف في صورة غازية (خولي، 1997).

ثانياً- أنواع أسعار النفط:

سعر النفط:

قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود. وعند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين، له ومميز عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع (دبية، 2013).

١. الأسعار المعلنة:

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

٢. السعر المتحقق:

عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك، الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى

٣. سعر الإشارة:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965. (Nkomo, 2006).

٤. سعر الكلفة الضريبية:

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والربح العائد للدول النفطية المانحة لاتفاقيات الثرة النفطية، هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام والبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة (بوبكري ، 2013)

٥. السعر الفوري أو الآني:

هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال

بين العرض والطلب على النفط الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقارنا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

ترتبط أسعار النفط بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم والركود الاقتصادي. وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في تسعير النفط عالمياً (بلقة ، 2013):

١. العرض والذي يعتمد على الاحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة واكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية في هذه الدول أو مناطق أخرى في العالم، إضافة إلى كميات النفط المستخرجة منها والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة.
٢. الزيادة أو النقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملاً مهماً في تغيير الأسعار.
٣. الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من أنواع النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام.
٤. يساهم التقدم التكنولوجي في مجال الطاقة البديلة في التأثير على أسعار النفط في العالم.
٥. تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج النفط والصناعة التحويلية دوراً هاماً في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل، بما يؤثر على الأسعار.
٦. التغيرات الموسمية، وذلك عند حدوث الكوارث والتقلبات المناخية الغير متوقعة في بعض الدول.
٧. سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجياتها تلعب دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط (بوبكر، 2013).

ثالثاً - خامات النفط القياسية:

يصنف خام النفط إلى عدة أنواع وفقاً لمكان المنشأ (وسيط غرب تكساس، برنت، دبي) ووزنه النوعي أو كثافته (خفيف، متوسط، ثقيل) ونسبة الكبريت فيه (حلو، مر) وعوامل أخرى أقل أهمية. كما ينخفض سعر النفط مقارنة بخامات القياس كلما زادت كثافته وحموضته، ويرتفع سعره مع انخفاض كثافته وحموضته. ويمثل إنتاج النفط الخفيف الحلو نحو 40% من الإنتاج العالمي، بينما تمثل النفوط الثقيلة والمتوسطة الـ 60% الباقية.

ونظراً لوجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط فقد تم الاتفاق بين المتعاملين على اختيار أنواع تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية. فعلى مستوى العالم تم اختيار الخامات التالية لتكون مرجعاً عالمياً للتسعير:

١. خام برنت (Brent):

الذي يتكون من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال (المملكة المتحدة) اللتان تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً. ويستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية. كما يعتبر من النفوط الخفيفة الحلوة المثالية لإنتاج البنزين ووقود التدفئة (معهد الدراسات المصرفية، 2013).

٢. خام وسيط غرب تكساس (WTI Western Texas Intermediate):

من النفوط الخفيفة الحلوة، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أكبر سوق للنفط في العالم (شنيدر، 2012).

٣. خام دبي:

والذي يستخدم كمعيار للتسعير في منطقة آسيا-الباسيفيك لزيت الشرق الأوسط.

٤. خام تابيس من ماليزيا:

يستخدم كمرجع للنفط الخفيف في منطقة الشرق الأقصى.

٥. خام ميناس من أندونيسيا:

يستخدم كمرجع للنفط الثقيل في منطقة الشرق الأقصى (<http://www.journalismtraining.net>)

وتستخدم هذه الخامات القياسية مثل «غرب تكساس، برنت» للمساعدة في تسعير 160 نوع من النفوط المختلفة، ويتم تسعير هذه الخامات بناء على مدى اختلافها عن الخامات القياسية ومدى بعدها عن أسواق هذه الخامات.

رابعاً - وحدات قياس النفط:

يتم قياس النفط ومشتقاته بالحجم أو بالوزن ومن أهمها:

١. البرميل: يعود استخدام البرميل إلى اليوم الأول من اكتشاف النفط في بنسلفانيا ويستخدم

كمعيار للتسعير والإنتاج والتصدير والاستيراد وهو وحدة لقياس الحجم.

٢. الجالون: إحدى وحدات قياس حجم المشتقات النفطية خاصة في الولايات المتحدة

٣. اللتر: شائعة في البلاد الأوروبية والشرق الأوسط وهي أصغر وحدات قياس حجم السوائل النفطية.

٤. الطن: تم استخدام وحدات قياس الوزن بدل الحجم لعدة أسباب منها عدم استخدام البرميل في

شحن النفط كما وأنه يساوي سبعة براميل من النفط الخام (يختلف حسب المشتقات النفطية

وكثافتها) (Roubini, 2004).

خامساً- السوق النفطية:

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية وتمتاز بعدة خصائص منها (نعيمه حمادي، 2008):

١. سوق احتكار القلة:

يحتكر سوق النفط عدد قليل من الشركات النفطية تعمل هذه الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي وذلك من خلال التحكم في أسعار النفط وإجراء التعديلات على الأسعار مما يخدم مصالحها وتسيطر على ما يقارب 40% من الاستهلاك العالمي للنفط (خويلدات واذان، 2013).

٢. الاتجاه نحو التكامل الرأسي:

يتحكم في إنتاج النفط شركات قلة حيث تتعاون هذه الشركات في جميع مراحل الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق للمنتجات، هذه المراحل يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط وحتى يظهر على شكل مشتقاته النهائية المختلفة (سعد الله، 2010).

٣. الاتجاه نحو التكتل:

تتجه الشركات نحو التكامل بناءً على الاتفاقيات المسبقة التي تتبعها كل شركة حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق (خويلدات واذان، ٢٠١٣).

سادساً- أنواع الأسواق النفطية:

١. الأسواق الفورية:

هذا النوع من الأسواق معروف منذ القدم باعتباره وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل وتعبر عن مجمل الصفقات التي لا تتعدى أجلها 15 يوم (وهيبة مشدن، 2013).

٢. الأسواق الآجلة المستقبلية:

هي أسواق عرفها العالم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها وهي ظاهرة مستحدثة لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار (الجنابي وحسين، 2010)

ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

أ- الأسواق النفطية المادية الآجلة:

تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بأجل أطول من 15 يوم وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن تتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة غالباً

ب- الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات):

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى في نيويورك وعرفت تطوراً كبيراً في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفت الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي :

١. سوق نيويورك للتبادل التجاري New York Mercantile Exchange

٢. سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن International Petroleum IPs

٣. سوق سنغافورة النقدي العالمي (The Singapore International) Monetary Exchange

(خويلدات وذان، 2013)

سابعاً- الأطراف المؤثرة في السوق النفطية:

١- الدول المنتجة للنفط:

أ- منظمة الاوبك (Organization of Petroleum Exporting Countries) :

أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للبتترول (أوبك) عام 1960 وتضم في عضويتها اثنتا عشرة دولة: الجزائر، أنغولا، الأكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. وتهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد

السياسات البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل.

ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط. وترتبط قرارات منظمة أوبك المتخذة في كل عام بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً مع التغيير في الأسعار الفورية لنفوط الدول الأعضاء في منظمة أوبك المشتملة في سلة أوبك (<http://www.opec.org>)

ب- منظمة الاوابك (Independent Petroleum exporting Countries):

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، أنشئت عام ١٩٦٨ وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سورية، العراق، قطر ومصر. وتعتبر الأوابك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين الأقطار العربية تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام، والحفاظ على سوق البترول بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة ويشكل إنتاج دول الأوابك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي، وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياط العالمي للنفط (دبية، 2013).

٢- الدول المستهلكة للنفط:

أ- وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency):

عبارة عن مجموعة من الدول التي تعمل على وضع خطط مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية كما تحاول التوفيق بين الاقتصاد والطاقة والأهداف البيئية، ودراسة الآثار المترتبة على مجموعات مختلفة من الخيارات لاتجاهات الطاقة لعقود قادمة وتقديم دراسات خاصة ورؤى مستقبلية للأسواق النفطية لصناع القرار وكذلك تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط والهدف الرئيسي للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع الأعضاء على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير تستطيع من خلاله التأثير على الأسواق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الاوابك وقلّة العرض النفطي (World Energy Outlook, 2013).

ب- الشركات النفطية العالمية الكبرى:

هذه الشركات العالمية تمثل الشقيقات السبع وهم شركة (اكسون، جولف، تكساكو، موبيل اويل، تشيفرون، شل، بريتش بيتروليوم) تعود أغلبية ملكية هذه الشركات إلى الولايات المتحدة وقد احتلت هذه الشركات نسبة ما يقارب 80% من الإنتاج النفطي العالمي لوقت طويل وتملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهناك 5 شركات في الولايات المتحدة بالإضافة إلى شركة في هولندا شركة في بريطانيا وهناك عدة شركات نفطية وطنية سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004 ومن هذه الشركات شركة ارامكو السعودية وشركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة بيتروليموس المكسيكية وشركة بيترو الصينية حيث كان هناك تأثير من قبل هذه الشركات البترولية على السوق النفطي من عدة جوانب منها التأثير على السعر بتطوير مجالات أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، الأمر الذي يؤثر على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقاً (بوجمه، 2009).

المبحث الثاني: خصائص عرض وطلب النفط

المقدمة

السبب الرئيسي وراء الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط غالباً ما يكون نتيجة للتغير في العرض والطلب ويمكن لعدة عوامل أن تؤثر كما طرفي المعادلة ولكن أي ارتفاع في إمدادات النفط العالمية يمكن أن يدفع بالأسعار إلى الهبوط في أن احتمالات تراجع الإمدادات تدفع بالأسعار إلى الارتفاع وهذا أيضاً يرتبط بالطلب فإذا زاد الطلب على النفط فعلياً أو توقعاً ترتفع الأسعار بينما يمكن أن تتراجع في حال تباطؤ الطلب.

العوامل المؤثرة في الطلب على النفط:

١. مبدأ الندرة:

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليل أسعار النفط على المدى البعيد إذ يحل أن النفط مورد طبيعي قابل للنفاد فهو مربوط بالطلب وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات النفط يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن هذه الفرضية فقدت أهميتها بسبب التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تقليص حجم الطلب وكذلك بسبب أن هنالك فرق بين تقدير الاحتياطي المؤكد من النفط وما هو متاح فعلياً (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، http://www.arab-api.org/develop_1.htm).

٢. الحروب والعوامل السياسية:

في حرب أكتوبر 1973 رفعت دول الخليج أسعار النفط وخفضت إنتاجه بنسبة 5% في نفس الوقت، إلا إن الولايات المتحدة اعتمدت مبالغ كمساعدات عاجلة لإسرائيل مما دفع الدول العربية بإعلان حظر على صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة وأوروبا مما أدى إلى خلق أزمة طاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ولقد أدت المقاطعة الاقتصادية إلى استحداث آلية ضبط لأسعار النفط كانت 3 دولارات للبرميل لتصبح أكثر من 12 دولاراً للبرميل في عام 1974. وفي عام 1979 انطلقت الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط عن السوق بما يقارب مليوني برميل نفط يومياً وارتفع سعر البرميل ليصل إلى 25 دولار وبعد ذلك بدأت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 التي تسببت في انخفاض إنتاج النفط من البلدين من 6.5 برميل إلى نحو 1 مليون برميل في 1981.

تفاقت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية عام 2011 بسبب الربيع العربي مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا التي خرج نحو 1.6 مليون برميل

يوميًا من نفطها ولم تتمكن دول الاوبك من تعويضه ولهذا ارتفعت أسعار النفط في ذلك الوقت فوق 100 دولار وفي عام 2012 فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظراً على تصدير النفط الإيراني مما أدى إلى انخفاض صادراتها بنحو مليون برميل يوميًا من نفطها إلى السوق ولهذا السبب زادت أسعار النفط لتصل إلى 147 دولار للبرميل وكان أعلى سعر تاريخي لها وفي عام 2014 انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة مما أدى إلى حالة عدم استقرار سياسي في بعض الدول المنتجة للنفط مثل روسيا وإيران وفنزويلا مما جعله سبباً جيداً للأمريكيين حتى تنهار هذه الدول (كما حصل في بداية التسعينات حيث انهار الاتحاد السوفيتي بسبب انخفاض الأسعار) (الحقاني، 2013).

٣. التقلبات الاقتصادية العالمية:

بقيت أسعار النفط بما يقارب عشرين دولاراً من عام 1990 إلى عام 1997 وفي عام 1997 انهارت الاقتصادات الآسيوية وحدثت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وفي ذلك الوقت انفتحت دول الاوبك على رفع إنتاجها رغم انهيار الطلب مما أدى إلى انخفاض الأسعار لتصبح 10 دولارات وفي عام 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولاراً إلى 27 دولاراً في عام 2000 حيث استعادت اوبك السيطرة على الأسعار.

وفي الأعوام من 2000-2003 ازداد الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة خصوصاً في الهند والصين والولايات المتحدة ولكن هذا النمو في الطلب كان مفاجئاً ولم تكن اوبك جاهزة له وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام الطلب.

وكان عام 2008 مخيباً للآمال فقد اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصلت إلى أعلى سعر لها وهو 147 دولاراً ولكن في النصف الثاني من نفس السنة انخفضت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل حيث اتخذت الاوبك قراراً بسحب 4.2 مليون برميل نفط يوميًا من الأسواق حتى استعادت السيطرة على الأسعار وفي عام 2014 شهدت السوق النفطية تراجعاً حاداً في أسعار النفط حيث كان المعروض من النفط أكبر من الطلب عليه وانخفض سعر البرميل من 70 إلى 57 دولاراً مما أدى إلى أضعاف اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وتقليص موازنتها وتسبب في حالة عدم استقرار اقتصادي (جويد، 2014).

٤. نمو الطلب في الدول الثلاث الفاعلة:

يرجع السبب وراء نمو الطلب على النفط إلى انخفاض المخزون الأمريكي من النفط بشكل عام وإلى مجموعة من الدول الفاعلة بشكل خاص حيث أثرت هذه الدول في أسعار النفط عن طريق زيادة النمو الاقتصادي فيها وبسبب استهلاكها الكبير على النفط فإنها تساهم في زيادة الطلب وارتفاع الأسعار وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة الأمريكية ثم دول الاتحاد الأوروبي.

كانت الصين أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم وثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث سبقت الولايات المتحدة في استهلاك النفط وتجاوز حجم استهلاك المنتجات النفطية 6.3 مليون برميل يومياً بنهاية عام 2013 بينما سجل حجم الاستيراد النفطي الأمريكي 6.24 مليون برميل يومياً في نفس الفترة.

من جهة أخرى تشير التقارير إلى أن نمو الطلب على النفط في الاتحاد الأوروبي ضعيف ومنخفض نظراً لتعثر الاقتصاد بسبب العقوبات التي فرضتها روسيا وأزمات الركود في بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي (سعدالله، 2010).

العوامل المؤثرة في جانب العرض

١. منظمة أوبك:

أسست منظمة أوبك نتيجة عدم مراعاة الشركات النفطية الكبرى مصالح الدول النفطية حيث كانت أسعار النفط في الخمسينيات والستينيات تحدد من قبل الشركات الكبرى، كان من أبرز أهدافها أن تضع سياسيات سعرية لضمان استقرار النفط في الأسواق العالمية مع ضمان عوائد مجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة لكن هذا الهدف لم يكن موفقاً.

إذ إنه في الأعوام بين 1982 و 1985 انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة بسبب سوء إدارة أوبك للسوق وطمع الدول الأعضاء الذين كانت لديهم رغبة في إبقاء أسعار النفط عالية مما أدى إلى انعدام الطلب على النفط والاتجاه نحو استخدام بدائل منها الطاقة وكان هناك إنتاج من خارج دول الأوبك وبخاصة من بحر الشمال الذي شكل صدمة للأوبك.

انخفضت الأسعار من 35 دولاراً في 1981 إلى 30 دولاراً في 1982 ثم تواصل الهبوط من 29 إلى 28 إلى 26 دولاراً في الأعوام 1983-1985 وانهارت الأسعار عام 1986 لتصل إلى 14 دولاراً خلال هذه الفترة حاولت السعودية إقناع باقي أوبك بضرورة خفض الأسعار وأن هذا لن يفيد أوبك في المدى الطويل ولكن دون جدوى ونتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها أوبك انخفض إنتاجها ليصل إلى نصف إنتاجها السابق ومما زاد في تدهور الوضع أن أوبك حاولت فرض نظام

الحصص الإنتاج على الدول الأعضاء لكن لم يرغب أحد في الالتزام في هذا الوقت (بوبيكري، 2013).

لعبت السعودية دور المنتج المرجح في محاولة لرفع الأسعار حيث دعت كل دول الاوبك تنتج كل ما يمكنها إنتاجها وتقوم هي بإكمال النقص وحاولت الدفاع عن سعر 28 دولاراً ثم عن سعر 18 دولاراً لكنه بقي عند 14 دولاراً مما أدى إلى انخفاض إنتاجها إلى 2 مليون برميل في عام 1986 في هذا الوقت من العام حدث ما سمي بالهبوط الكبير في أسعار النفط عندما تخلت السعودية عن دور المنتج المرجح وأعلنت أنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام اوبك وقامت بتقديم تخفيضات كبيرة على نفطها ورفعت إنتاجها بصورة كبيرة لإغراق السوق واستعادة حصتها. بعد ذلك بدأت جميع دول الاوبك منهج السعودية مما أدى إلى هبوط الأسعار إلى اقل من 10 دولارات ثم عادت اوبك بعد هذه الأحداث إلى العمل على حماية أسعار النفط وتمت موافقة الجميع على ضرورة تقليص الإنتاج للدفاع عن سعر 18 دولاراً وخفض الإنتاج من 17-15.8 برميل نفط يومياً وبقيت أسعار النفط اقل من 18 دولاراً بين 1978 و1989 وارتفعت إلى 23 دولاراً في عام 1990 (المزيني، 2013).

ارتفعت أسعار النفط من 12-17 دولاراً للبرميل عام 1999 وكان هذا الارتفاع نتيجة جهد مخطط من الدول المصدرة للنفط، أما في عام 2000 ارتفعت الأسعار بعوامل لا علاقة بها بدول الاوبك مثل تحسن النمو الاقتصادي حيث بلغ في عام 2005 النمو العالمي نحو 4.4% ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل، ارتفع حجم إنتاج اوبك خلال شهر مارس في 2012 حيث حصر أعلى مستويات إنتاج خلال 4 سنوات ويعود هذا الارتفاع لزيادة الإمدادات من النفط العراقي وانتعاش الإنتاج في الحقول الليبية مما عوض نقص الإمدادات من إيران (طارق بن قسيمي، 2013)

في عام 2011 اتفقت الدول الأعضاء على رفع حصة إنتاج النفط إلى مستوى 30 مليون برميل يومياً حيث كانت الحصة السابقة 24.845 وفي شهر أبريل من عام 2012 رفعت اوبك معدلات إنتاجها بالتزامن مع تراجع إنتاج إيران حيث زادت إنتاجها إلى 31 مليون و820 ألف برميل يومياً في شهر يونيو من نفس العام دعا أعضاء في المنظمة المملكة العربية السعودية إلى تقليص إنتاجها من النفط للحد من انخفاض سعر برميل النفط الذي تراجع بنحو 30 دولار في عام 2013 إذ هبط من 128 إلى اقل من 98 دولار للبرميل وكانت اوبك حددت سقف الإنتاج في عام 2011 إلى 30 مليون برميل يومياً إلا إن المملكة العربية السعودية زادت إنتاجها لتعويض أي نقص من النفط الإيراني نتيجة العقوبات ولخفض الأسعار إلى 100 دولار للبرميل (عبد الرحمن ومحمد، 2013).

في عام 2014 قرر أعضاء المنظمة في اجتماع تاريخي في فيينا الإبقاء على سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل ووقف هبوط أسعار النفط الذي بلغ أكثر من الثلث منذ عام 2013 حيث أدى قرار عدم خفض الإنتاج إلى هبوط حاد لأسعار النفط، مع تراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة واسهم الشركات النفطية.

٢. منظمة أوبك:

لم يكن لأوبك قرارات ودور فعال كأوبك واكتفت بدعم قرارات أوبك فقط.

٣. التقدم التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في جانب العرض إذ تساهم في استخراج النفط بتكلفة أقل مما يؤدي إلى انخفاض سعره الأمر الذي ساعد بالتشكيك في نظرية نضوب النفط التي تنص أنه عند التقليل من استيراد النفط يمكن الاكتفاء بالإنتاج الذاتي، في حين حصل العكس من ذلك وحدثت زيادة في حجم الإنتاج من حقول النفط وسرعة في عملية إنتاج النفط حيث أدى التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف بدائل للطاقة النفطية، منها الغاز الصخري، مما ساهم إلى انخفاض الطلب على النفط، بالتالي انخفضت أسعاره (www.aljazeera.net,2013).

الآثار الاقتصادية لصدمة أسعار النفط

تؤثر صدمات النفط في العديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي وعلى المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي وتختلف هذه التأثيرات اعتماداً على شدة الصدمة ومدى استمرارها (Roubini, 2004).

وتختلف الآثار الناتجة عن أسعار النفط على المستوى الكلي من دولة لأخرى فارتفاع الأسعار يكون له في الغالب آثار إيجابية على الدول المصدرة للنفط وتفاوت الآثار بحسب مدى اعتماد الدول المصدرة للنفط كمصدر للدخل وعلى اعتماد الدول المستوردة على النفط كمصدر طاقة كما تختلف الآثار فيما بين الدول المستوردة النامية والمتقدمة (UNCTAD, 2006).

ركزت الدراسات الاقتصادية السابقة على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط ومن أهمها:

١. معدل النمو في الناتج المحلي.

٢. المستوى العام للأسعار.

٣. التجارة الخارجية.

٤. سعر الصرف (International Monetary Fund, 2000)

١. أثر أسعار النفط على النمو في الناتج المحلي

يؤثر ارتفاع أسعار النفط في المدى الطويل على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة حيث ينتقل أثر أسعار النفط عبر العديد من القنوات والتي منها تعطل رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حركة التجارة بسبب ارتفاع الأسعار، وقد عزى العديد من الاقتصاديين التباطؤ الذي حصل في الإنتاج وانخفاض مستويات الإنتاجية خلال السبعينات في الولايات المتحدة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي حصل في عام 1973 (خيرالله الدين، 2008). وقد ظهر هذا الأثر كذلك في العديد من الدول الأفريقية المستوردة للنفط حيث إن معدل استهلاك النفط في هذه الدول أخذ بالتزايد وأصبحت أكثر اعتماداً عليه كمصدر للطاقة في الوقت التي بدأت الدول المتقدمة بالاعتماد على مصادر بديلة للطاقة وانخفض نصيب النفط من فاتورة الطاقة لديها وقد وجدت الدراسات التي أجريت على الدول الأفريقية أن زيادة مقدارها 10 دولارات في سعر برميل النفط ستؤدي إلى تراجع الدخل القومي بنسبة (1.5%) وتصل هذه النسبة إلى (3%) بالدول الأشد فقراً (UNCTAD, 2006).

٢. أثر أسعار النفط على معدلات التضخم

لا يوجد عدد كبير من الدراسات الاقتصادية التي ناقشت هذه الآثار بشكل واضح على الرغم من عدم وجود أي لبس حول أثر ارتفاع أسعار النفط التضخمي على المستوى العام للأسعار، ويمكن من خلال دراسة هذا الأثر تفسير ظاهرة الركود التضخمي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط حيث تؤدي الأسعار الأعلى للنفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي تنعكس على أسعار السلع وفي نفس الوقت تؤدي إلى تخفيض الإنتاج (Brasky and Kilian, 2004). لقد أدت أزمات النفط خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى ارتفاع تكاليف الأسعار الطاقة بالنسبة للصناعيين، الأمر الذي انعكس على الأسعار النهائية مما دفع بالعمال إلى المطالبة بأجور أعلى وبالتالي زيادة أكبر على التكاليف والأسعار وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير خاصة في الدول المستوردة والدول الأكثر فقراً (Boghirov, 2014)

٣. أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية

تؤثر أسعار النفط بشكل واضح على توازن التجارة الخارجية لمختلف الدول بحيث تتأثر موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط إيجاباً وذلك بانخفاض العجز أو زيادة الفائض عند ارتفاع أسعاره بينما يكون الأثر سالباً على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط وبحسب حجم المستوردات من النفط (Birol, 2004)

ويختلف مدى تأثير الدول المستوردة للنفط بالتغيرات في أسعاره فالدول الصناعية تعوض جزء من العجز الناتج عن ارتفاع أسعار النفط بالارتفاع في قيمة صادراتها نتيجة لارتفاع أسعارها، بينما تتأثر الدول المستوردة الصافية بشكل أكبر حيث ستواجه ارتفاع قيمة المستوردات من النفط وارتفاع قيمة المستوردات من السلع الأخرى (Trade and Development Report, 2009).

٤. أثر أسعار النفط على سعر الصرف

يسهم ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ويؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمر الذي يساعد في التشجيع على دخول أسواق النفط مما يساعد على ارتفاع أسعارها وزيادة تقلباتها في المدى القصير، وفي المدى الطويل يسهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج النفطي ويساهم في زيادة النمو على الطلب النفطي الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في أسعار النفط، وليس بالضرورة أن يكون إيجابياً للدول المنتجة لأن الهدف هو ما يمكن أن تشتريه عوائد النفط وليس ارتفاع سعر البرميل (شريفة بوشعور، 2015).

الفصل الثالث : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي

المقدمة

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في أي دولة فهو يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية لاتخاذ قرارات تخص المستهلك، الاستثمار، الإنتاج والادخار في الدول. وإن أي نجاح في عمليات النمو تظهر من خلال تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product GDP)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق تشريعات معتمدة (هوشيار، 2005).

يعتمد التعريف على عناصر للناتج المحلي:

- 1- احتساب كافة السلع الملموسة والخدمات غير الملموسة وغير مادية.
- 2- حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية وتهمل المواد الخام أو شبه الخام.
- 3- اعتماد القيمة السوقية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.
- 4- يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل وتهمل المنتجات المخزونة.

ويهدف أي مجتمع للوصول إلى أعلى مستويات ممكنة من الناتج المحلي فهو السبيل للوصول الفرد من (الناتج المتوسط، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن وهذان المؤشران هما الدالان على مستوى المعيشة.

والفرق بين مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي إن الناتج المحلي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محليا.

محددات الناتج المحلي الإجمالي

تحتل العوامل المحددة للناتج المحلي أهمية كبيرة، هذه العوامل تركز على العوامل الأساسية للإنتاج (الأرض، العمل، المنظمة، رأس المال) وهذه العوامل يمكن تلخيصها بما يلي (حسام داوود، 2005):

١- حجم عوامل الإنتاج :

أي كلما زادت قدرة مجتمع اقتصادي على الإنتاج زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج.

٢- مستوى كفاءة عوامل الإنتاج:

يزيد مستوى الإنتاج بزيادة عدد العمال أو بزيادة حجم الأرض وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى زادت المردودية من الإنتاج.

٣- مستوى توظيف عوامل الإنتاج:

إذا كان مستوى توظيف عوامل الإنتاج اقل من المستوى الكامل للتوظيف فإن الناتج القومي للدولة لا يصل إلى الحجم الأقصى للإنتاج وعدم تحقيق التوظيف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية للبطالة وان السبب هو عجز الأسواق عن استيعاب الناتج القومي الذي يكون نتيجة التوظيف الكامل للاقتصاد القومي.

٤- طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج:

أي وضع كل عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة.

٥- الإطار الذي يعمل في داخله عوامل الإنتاج:

هي مجموعة الظروف والقيم التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وتتمثل في القيم الإنتاجية والثقافية والاقتصادية والسياسية (مربيعي سوسن، 2013).

إن ارتفاع حجم الناتج المحلي يعني زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل وهذه الزيادة ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، أما عند انخفاض حجم الناتج المحلي سيؤدي إلى تقليص في مستوى الدخل وهذا الانخفاض سيؤدي إلى تقليص فرص العمل وحدوث مشكلة البطالة وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات ويمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات:

١- القطاع العائلي:

وهم المستهلكون الذي يقومون بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى وهو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة ويحصل على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق المساهمة بعناصر الإنتاج ويسمى الإنفاق الذي يقوم به الإنفاق الاستهلاكي

٢- قطاع الإنتاج أو الأعمال:

يتألف من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في القطاع العائلي ويسمى الإنفاق الاستثماري.

٣- القطاع الحكومي:

يقوم بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية ودفع مخصصات مالية لتأسيس البنية التحتية ويسمى الإنفاق الحكومي ويحصل عليه عن طريق فرض الضرائب.

٤- القطاع الخارجي:

يقوم الاقتصاد ببيع بعض السلع المنتجة محليا إلى دول أخرى على هيئة صادرات ويقوم بنفس الوقت بشراء سلع من دول أخرى بصورة واردات ويسمى الفرق بينهم صافي الصادرات.

طرق قياس الناتج المحلي

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية (التي تنتج في بلد في فترة زمنية محددة) وهناك عدة طرق لقياس الناتج منها:

١. طريقة الناتج:

يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية (المواد الخام) أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعه أخرى وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب).

٢. طريقة الإنفاق:

تجمع قيمة المشتريات التي قام بها المستخدمون النهائيون على سبيل المثال استهلاك الطعام والخدمات الطبية إلى جانب الأسر المعيشية والاستثمارات بالآلات بواسطة الشركات.

٣. طريقة الدخل:

يجمع فيها الدخل المتولدة عن الإنتاج على سبيل المثال المكافآت التي يتلقاها الموظفون

(البطانية، ٢٠١٤)

أهمية الناتج المحلي الإجمالي

١. تلخيص نشاطات المجتمع خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.
٢. معرفة عوائد عناصر الإنتاج التي تحصلت من خلال مساهمتها في الإنتاج المحلي.
٣. مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
٤. معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة من خلال طريقة الإنفاق.
٥. استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.
٦. يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

الناتج المحلي الإجمالي والحسابات الأخرى

١. الناتج المحلي الاسمي:
إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الحالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة
وتحسب بضرب الكميات المنتجة في السعر الحالي.
٢. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:
إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة وتحسب: ضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة (أي بأسعار سنة أساس ثابتة يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات).
٣. الناتج القومي الإجمالي :
إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أم خارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة تحسب: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وصافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (الحسابات القومية، مقدمة علمية، 2005).
٤. الناتج المحلي الصافي:
إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة يتم احتسابه بعد استثناء اهتلاك رأس المال وتحسب: بطرح الناتج المحلي الإجمالي من اهتلاك رأس المال (<http://Arabic/MK/National/income&product Accts.ppt>)

العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي

١. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية التي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي.
٢. علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدول لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.
٣. الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها.
٤. الاستقرار السياسي للدولة الذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات (السلمان والبكر، 2016).

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي

اهتم الفكر الاقتصادي بتحديد مفاهيم لتمكين الدول النامية من اللحاق بالدول المتقدمة ولتعزيز القدرات التنموية في الدول المتقدمة ومن أهم المفاهيم من قبل الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية والتقارير الاقتصادية مفهوم النمو الاقتصادي فقد تناول هذا المفهوم جوانب عديدة منها ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هذه التعاريف:

عرف ريمون بار النمو الاقتصادي: الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة للسكان بينما يرى فرنسوا ببيرو أنها عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما (إسماعيل، 2008).

بينما يعتبر Samuelson الناتج المحلي الحقيقي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي ويعرف النمو بأنه الزيادة النسبية في الناتج الصافي ويقصد بالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي مع مرور الزمن مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (مدحت القرشي، 2000)

من خلال التعاريف هناك عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي:

- 1- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس بالدخل الإجمالي فقط.
- 2- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- 3- أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية (ضيف، 2013).

أساليب قياس النمو الاقتصادي

1- معدل النمو البسيط:

وهو عبارة عن مقارنة معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي لسنة معينة بسابقتها ويستخدم هذا الأسلوب في تقييم الخطط السنوية للحكومة ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

معدل النمو = الدخل الحقيقي الحالي - الدخل الحقيقي السابق / الدخل الحقيقي السابق * 100

2- معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ويستخدم لتقييم الخطط الحكومية المتوسطة وطويلة الأجل (عجمية وآخرون، 2007).

النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

تباينت تحليلات النظريات الاقتصادية وروادها ومفكرها ويمكن توضيحها كما يلي:

النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي:

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الرأسمالي الحر (الحرية الاقتصادية، عدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار) ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

١. ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات (الحفاظ على توازن الطلب والعرض).
٢. ثبات سرعة دوران النقود في المدى القصير.
٣. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود.

واعتبر الكلاسيكيون أن النمو الاقتصادي يتم دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتمدوا في ذلك على فرضيات مثل أن التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل واعتمدوا مبدأ حيادية النقود (بن علي، 2008).

النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي وتبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج وتعتمد على الفرضيات التالية:

١. رفض نظرية أن العرض يخلق الطلب.
٢. أن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات بل يتضمن وظيفة كمستودع للقيمة التي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.
٣. معدل الفائدة هو متغير نقدي يمثل تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار لذلك فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري (بن هارون، 2003).

النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية:

اعتبر فريدمان أن نظريته هي إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية وأوضح أن نظرية كمية النقود هي في الأساس نظرية للطلب على النقود واهم النظريات المفسرة لها هي:

١. ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢. يرى أصحاب هذه النظرية أن التضخم ظاهرة نقدية ومصدرها أن النمو في كمية النقود أكبر من النمو في الإنتاج واعتبروا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي.
٣. تمارس النقود أثر مباشر على الإنفاق الكلي وعلى الدخل في المدى القصير.
٤. جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في كمية النقود (احمد ابو الفتوح، 2001).

فوائد النمو الاقتصادي

١. زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات للمجتمع.
٢. زيادة رفاه الشعوب عن طريق رفع معدلات الأجور والأرباح والدخول.
٣. المساعدة في القضاء على الفقر وتحسين المستوى الصحي والتعليمي.
٤. زيادة الدخل القومي مما يسمح للدولة على تعزيز قدراتها للقيام بالمسؤوليات المختلفة.
٥. كتوفير الأمن والصحة والتعليم دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك.
٥. التخفيف من مشكلة البطالة.

نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً هائلاً على يد مجموعة من الاقتصاديين انطلاقاً من آدم سميث وريكاردو ومالتيس وبعد ذلك استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع مثل شومتر، هارود دومار ومن ثم ظهر نموذج أكثر تحليل من سولو كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول منى درجة الغني والفقر وقد ساهم هؤلاء الاقتصاديين في تكوين الإطار الأساسي لنظريات النمو الاقتصادي ومن أهم هذه النظريات:

١. نظرية آدم سميث:

لقد ساهم آدم سميث مساهمة فعالة في وضع الأساسيات لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل هذه الدراسة لم تكن متخصصة بل ضمن دراسات عديدة في الاقتصاد في كتابه (ثروة الأمم) (ميلود، 2014).

وركز سميث على ان أساس النمو الاقتصادي في المجتمع يكون عن طريق قطاع الصناعة إذ انه تتزايد الغلة في القطاع الصناعي الذي يقوم عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ولكنه محدود بسعة السوق الذي يمكننا توسيعه بالتجارة الداخلية والخارجية. كما يرى سميث ان تراكم رأس المال يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو حيث أن هذا التراكم يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار وعلى الرغم من ان تحليل ادم سميث لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة إلا انه أعطى للفكر الاقتصادي أول نموذج نمو اقتصادي حركي وان الأفكار الرئيسية التي تعتمد عليها نظريته وهي نمو السكان وإنتاجية العمل والتراكم الرأسمالي ما زالت تعتمد عليها النظريات الحديثة إلى الآن.

٢. نظرية ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من أهم الاقتصاديين الذين عملوا (قاموا) بتعميق أداء وأفكار المدرسة الكلاسيكية وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فإنه يرى ان الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان إلا إنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ولم يعط أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر هذا القانون (خلف، 2006).

ومن خلال تحليله لعملية النمو قسم المجتمع إلى ٣ طبقات وهم العمال، طبقة ملاك الأراضي، والطبقة الرأسمالية وتعتبر الطبقة الرأسمالية هي أهم طبقة في نظر ريكاردو لانها تستهلك جزءاً قليلاً من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي هي الأساس لتراكم راس المال (بن ساحة، 2011)

وعلى أساس تقسيمه للمجتمع إلى مجموعات فإنه وزع الدخل إلى ٣ حصص وهي الأجور التي تدفع للعاملين والريع الذي يدفع لملاك الأراضي والربح الذي يحصل عليه الرأسماليون لذلك فان ارتفاع حصة الأجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي يكون صحيحاً هذا التحليل في ظل المنافسة التامة (عدم قدرة الرأسماليين على رفع أسعار منتجاتهم) وبما ان الأرباح هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو فان انخفاضها يؤدي إلى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي وبالتالي حدوث حالة من الركود الاقتصادي (يسري، 1998).

وعليه فإن ريكاردو يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو أما بخصوص التقدم التكنولوجي فإنه يرى ان ظهور الاختراعات تؤدي إلى نقص الطلب على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورها وبالتالي تزداد الأرباح ويزداد التكوين الرأسمالي ويؤكد على أهمية الضرائب إذ إنها عامل تمويل مهم ولكن حذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا تصبح معوقاً لعملية النمو الاقتصادي.

٣. نظرية مالتيس:

يرى مالتيس ان مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفجوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وقدرة الاقتصاد على تلبية هذه الحاجات والنمو الاقتصادي هو يقلل هذه الفجوة قسم مالتيس الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي حيث أن القطاع الصناعي ينتج عنه زيادة في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني بينما يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني (ناصر، 2001)

لذلك فهو يرى انه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي افضل وقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته على النمو الاقتصادي ومع تزايد عدد السكان وتقليص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى الحد الأدنى للمعيشة وان زيادة السكان تؤدي إلى تدهور الحالات الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض.

ولكن مالتيس أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة واغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم أن له أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو (بنابي، 2009).

٤. نظرية هاروود - دومار:

يعتبر نموذج هاروود - دومار امتداداً لتحليلات التوازن الكنزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان كما يبحث في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي المستدام في الدخل الوطني (خلف، 2006).

ويعد نموذج هاروود - دومار للنمو من اسهل واكثر النماذج اتساعاً وشيوعاً، يرتكز النموذج كضرورة لأي اقتصاد وطني ويبين أهمية زيادة كمتطلب لرأس المال وعلاقته في النمو الاقتصادي.

ويفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرأس المال (k) بإجمالي الناتج الوطني (y) وتعرف هذه العلاقة بمعامل رأس المال وعليه يقوم نموذج هاروود - دومار على الفرضيات التالية:

١. الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.
٢. ثبات المستوى العام للأسعار أي إن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
٣. نسبة رأس المال إلى الناتج تكون ثابتة (ما يسمى بمعامل رأس المال).
٤. لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

٥. وجود اقتصاد بدون حكومة وبدون معاملات اقتصادية دولية.
٦. عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار (تاج، 2003).

وعليه فإن نموذج هاروود - دومار يتطلب زيادة الادخار ليتحقق زيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الاستثمار والعلاقة في هذا النموذج أساسها أن رأس المال يطلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات وهو المحدد الرئيسي لنمو الاقتصادي وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تحسين الاستثمارات الممكنة (لطي، 2002).

٥. نموذج سولو:

يعد هذا النموذج امتدادا لنموذج هاروود - دومار حيث يركزان بشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي غير أن سولو أضاف عنصرين آخرين هما عنصر العمل والمستوى التكنولوجي وافترض تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في المدى القصير وافترض ثباتهم في المدى الطويل لتحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو وهذا المستوى عند سولو يتحدد خارج إطار النموذج ويكون مستقل عن باقي العوامل (بن زيدان، 2013).

وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن العوامل التالية باستخدام تحليل دالة الإنتاج:

١. زيادة كمية أو نوعيه في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني / التعليم.
٢. زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
٣. حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج عندما يرتفع معدل الادخار ويتحسن الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي.

إلا إن هذه الآلية تتحقق بصورة افضل في الاقتصاديات التي يكون فيها زيادة لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية مقارنة بالاقتصادات المغلقة التي يكون فيها معدلات الاستثمار والادخار منخفضة بسبب الدخل المنخفض (Solow, 1987).

٦. نظرية شومبيتر:

تفترض حالة من المنافسة الكاملة وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا استثمارات ولا أسعار فائدة وما يميز هذه النظرية من وجهة نظر شومبيتر هي الابتكارات التي تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو إقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات (البياني، 2008). وانتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية حيث يرى أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير منتظمة في الاقتصاد الوطني وتتطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد الأمر الذي يحد من فعالية القيام بمقارنات بين معدل العوائد المتوقعة ومعدلات الفائدة.

النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي

نتيجة لخيبة الأمل التي أصابت الاقتصاديين من خلال تطبيق نظريات ومناهج النمو خلال التسعينيات ساعد هذا الأمر على ظهور كتابات جديدة للنمو سميت **The New Theory Of Growth** تتسم هذه النظريات بالانتقائية (أي تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع نظريات النمو السابقة) إلا إنها لم تكتمل بعد.

حيث يرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة للتوازن في المدى الطويل وان الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي ويركز اقتصاديون هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية وانتقدتها بعدم إعطاءها اهتماماً كافياً للمشكلات الأساسية المتمثلة في تخلف البنى التحتية والمؤسسية (التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية).

الفصل الرابع : منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

المقدمة

قامت الدراسة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم أدرجها وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلوب الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة واستناداً إلى دراسة كل من Khuranet et al. (2015), Yutakan (2015) ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج.

متغيرات الدراسة

من أجل تقدير صدمات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالاستناد إلى دراسة Khuranet et al. (2015), Yutakan (2015) قامت الدراسة بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model(VECM) متضمناً أربعة متغيرات، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار البترول OP_t ، معدل التضخم INF_t مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي RER_t .

وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (1990-2015)، وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على البيانات السنوية المتحصل عليها من البنك الدولي WB، البنك المركزي الأردني، ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

١. اختبار جذر الوحدة (Unit Root)

قامت الدراسة باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكي فوللر المركب:

ويعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترة إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، 2010).

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988):

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Non Correlated Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

تحليل التكامل المشترك يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين $(X_1 Y_1)$ أو أكثر بحيث تؤدي الانقلابات في إحداها لإلغاء الانقلابات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه أن تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود أو اقل من اتجاهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين:

لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{\text{Trace}}(T) = -T \sum_{r=1}^p \ln(1 - \lambda_i)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{\max}^{(t, t+1)} = -T \ln (1 - \lambda_{t+1})$$

حيث:

T : عدد المشاهدات.

P : عدد المتغيرات.

λ : القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R : عدد متجهات التكامل المشترك.

نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressions (VAR)

من أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) (vector Auto Regression)

والذي يأخذ الشكل ذو إبعاد $p \times p$ (Bendini, 2000) على النحو:

$$\mathbf{X}_t = \delta_1 \mathbf{X}_{t-1} + \dots + \delta_p \mathbf{X}_{t-k} + \boldsymbol{\mu}_0 + \boldsymbol{\varepsilon}_t$$

حيث \mathbf{X}_t مصفوفة المتغيرات وإبعادها $P \times P$ و $\boldsymbol{\varepsilon}$ تشير إلى الخطأ وتعديل هذه المعادلة إلى

الشكل المصحح التوازني التالي (Johansen, 2000):

$$\Delta \mathbf{X}_t = \delta_1 \mathbf{X}_{t-1} + \Gamma_1 \mathbf{X}_{t-1} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta \mathbf{X}_{t-k+1} + \boldsymbol{\mu}_0 + \boldsymbol{\varepsilon}_t$$

حيث $\boldsymbol{\varepsilon} \sim N(0, \Omega)$ خطأ عشوائي موزع توزيع طبيعي ووسطه صفر وتباينه معلوم
وبالاستناد إلى هذا النموذج من الممكن التعرف على مدى تأثير الصدمة وتقسيمها إلى جزئيين
وهما الجزء المتوقع وغير المتوقع وبالتالي فإن نموذج VAR يعطي طريقة عملية لقياس إي صدمة
والتي تتمثل بالجزء $\Delta \mathbf{X}_t$ (Green, 2003)؛ حيث إن الجزء المتوقع يمكن وصفه من خلال المعادلة
التالية:

$$E_{t-1}(\Delta \mathbf{X}_t / \sigma_{t-1}) = \pi_1 \mathbf{X}_{t-1} + \Gamma_1 \Delta \mathbf{X}_{t-1} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta \mathbf{X}_{t-k+1}$$

وتقيس هذه الصيغة الجزء المتوقع إما $\boldsymbol{\varepsilon}$ فتقيس الجزء غير المتوقع مع العلم إن التباين
معروف مسبقاً ويساوي σ_{t-1} وبالتالي فإن الجزء المتوقع مع توفير بيانات عن المتغيرات في الفترة
السابقة (t-1) يعطي تنبؤ عن الفترة القادمة وذلك على أساس أن التباين في الفترة السابقة σ_{t-1} ،

ومن هنا فإن الجزء الغير المتوقع ε ذو خطأ عشوائي (Ω وسطه صفر وتباينه معلوم) يصبح التنبؤ المتوقع متاح ومتسق مع السلوك الرشيد (Green, 2003).

نموذج تصحيح الخطأ (VECM) .Vector Error Correction Model

الذي يأخذ الشكل المشابه في دراسة جوهانسن (Johansen,1991) كالتالي:

$$\Delta\pi_t = \mu + \sum_{i=1}^k \Gamma_i \Delta\pi + \sigma\pi + \gamma$$

ويمكن للمعلمات μ و $\Gamma_1, \dots, \Gamma_k$ ان تتغير بدون وضع أي قيود عليها . يمثل k طول المبطا في نموذج تصحيح الخطأ بينما γ اتجاهات الصدمات الطبيعية التوزيع مع متوسط قيمته صفر . يمكن معرفة وجود التكامل المشترك في المدى القصير من خلال تحديد رتبة المعلمة

σ

تحليل مكونات التباين

تم استخدام اختبار تحليل مكونات التباين وذلك للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج الدراسة، ويتم عادة تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج وتبرز أهمية تحليل مكونات التباين في إظهار الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج ولتلافي مشكلة وجود التأثير المتزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج، يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي.

اختبار اقتران ردة الفعل Impulse–response functions

قامت الدراسة باختبار استجابة ردة الفعل لتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج (VAR)، حيث عكست كيفية استجابة كل متغير من متغيرات الدراسة لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي هزة أو صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن. ومما يجدر ذكره أن كلا من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل لهما أهمية كبيرة في عملية التنبؤ.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)، (Plosser & Nelson, 1982)، (Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة. واستناداً لدراسة (Mamta 2004) الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، لذا سيتم إجراء اختبار Phillips Perron (PP) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.

الجدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				المتغيرات
PP		ADF		
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
-2.90 (-3.59)	-6.67 (-3.59)	-3.084 (-3.58)	-6.05 (-3.59)	نمو الناتج المحلي الحقيقي
-2.10 (-3.58)	-6.32 (-3.55)	-2.22 (-3.58)	-5.97 (-3.59)	سعر النفط
2.24 (-3.62)	-4.34 (-3.63)	-2.22 (-3.61)	-4.34 (-3.63)	التضخم
-0.94 (-3.62)	-4.45 (-2.94)	-1.77 (-3.62)	-4.25 (-3.62)	سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (١) تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية ٥%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(١) عند مستوى معنوية ٥%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الدراسة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***,.....	***,.....	1	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و ١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٢) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (I(٠) عند مستوى معنوية ١%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية (I(٠)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواحي، ٢٠١١).

اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة، وبعد معرفة هذه الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات. من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Juselius and Johansen الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information

Maximum Likelihood (FIML) التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

تشير (II) إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار لرتبة هذه المصفوفة بالرمز r . حيث تحدد r عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة $0 < r < 1$ فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتي (α, β') ، أي $\beta' \Pi = \alpha$ وتمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل، التي يفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى ولهذا يتم استخدام قيم الفروق الأولى لهذه المتغيرات في نموذج VAR بينما β' تمثل مبدلة المصفوفة β في حين α تمثل مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. ويتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة في Johansen and Juselius عند مستوى معنوية معين فإذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدولية، يتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	*Prob	Max Eigen Value	Critical Value 5%	*Prob
None	0.989	183.39	69.88	0.000	76.87	33.87	0.000
At Most 1	0.969	106.52	47.58	0.000	59.07	27.58	0.000
At most 2	0.002	47.44	29.79	0.231	35.56	21.13	0.003
At most* 3	15.49	11.88	0.47	0.1628	14.26	10.92	0.1582

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

تشير نتائج الجدول (3) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بثلاثة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test)، (Max Eigen Value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك حيث إن عدد متجهات

التكامل المشترك هو ($r=3$) عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج استقرار البيانات واختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود ثلاثة علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

تحديد فترات الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria

من خلال هذا الاختبار تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في نموذج (VAR) والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC، SC لمتغيرات الدراسة، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول (4) في الملحق، لقد تم اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلى 1.

نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

تعمل النماذج النظرية على الربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية، إلا أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر بالحالة الاقتصادية الكلية نتيجة الترابط بين المتغيرات مما يعني أن جميع المتغيرات ممكن أن تصبح متغيرات داخلية (Endogenous).

إن متجه الانحدار الذاتي يقوم بتفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المستخدمة في النموذج حيث يعتبر جميع المتغيرات المستخدمة متغيرات داخلية. والذي يمكن التعبير عنه من خلال الصيغة القياسية المثلى من خلال نموذج (VAR) والذي يأخذ الشكل الأولي غير المقيد ذو أبعاد PXP على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن X_t مصفوفة متجه المتغيرات الداخلية وتمثل الجزء المتوقع. بينما U_t خطأ أبيض موزع توزيع طبيعي وسطه صفر وتباينه معلوم $(0, \Omega)$ أي متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتياً ممثلة الجزء غير المتوقع.

إن نموذج (VAR) يقوم بفحص كل معادلة على حدة باستخدام (OLS)، وبسبب إدخال المتغيرات باستخدام القيم السابقة لها وبتباطؤ زمني فإنها لن تكون معنوية إحصائياً كما يصعب تفسيرها وعليه يتم الاعتماد على اختبار F للمعادلة ككل لتحديد قبول النتائج، كما يصعب تفسير وتحليل معاملات المتغيرات المستخدمة مما يوجب استخدام اختبار السببية Granger Causality،

واختبار دالة الاستجابة الفورية Impulse–response functions واختبار تحليل مكونات التباين
Variance Decomposition، لتوضيح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model

لتحديد العلاقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الحقيقي تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model). الذي يأخذ الشكل المشابه في دراسة جوهانسن (Johansen, 1991) كالتالي:

$$\Delta\pi_t = \mu + \sum_{i=1}^k \Gamma_i \Delta\pi + \sigma\pi + \gamma$$

ويمكن للمعاملات μ و $\Gamma_1, \dots, \Gamma_k$ ان تتغير بدون وضع أي قيود عليها. يمثل k طول المبطا في نموذج تصحيح الخطأ بينما γ اتجاهات الصدمات طبيعية التوزيع مع متوسط قيمته صفر. يمكن معرفة وجود التكامل المشترك في المدى القصير من خلال تحديد رتبة المعلمة σ

ولكن قبل ذلك يجب التأكد من تحقق استقرار النتائج باعتبار أن عدم الاستقرار سيجعل من استخدام دالة الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين غير صحيح وللتأكد من ذلك يجب تطبيق اختبار استقرارية نتائج الانحدار الذاتي (Polynomial roots of characteristics): يشترط هذا الاختبار أن لا تتجاوز الجذور المشتقة من النموذج واحد صحيح (Johansen, 2001)، قامت الباحثة بإجراء الاختبار، وكما هي موضحة في الجدول (5) في الملحق، أظهرت نتائج الاختبار أن نتائج نموذج الانحدار الذاتي (VAR) مستقرة حيث إن الجذور المشتقة لم تتجاوز واحد صحيح. كما تم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (VAR Granger Causality) والتي تتضح نتائجها في الجدول (6) في الملحق، بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول (6) في الملحق، وانطلاقاً من قيمة الاحتمالية التي كانت أصغر من مستوى معنوية 5%، يتم رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة ويمكن تلخيص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات كما يلي:

◆ وجود علاقة سببية من نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0009) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن نمو الناتج المحلي الحقيقي لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نمو الناتج المحلي الحقيقي يسبب التضخم.

◆ وجود علاقة سببية من سعر النفط إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0720) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر النفط لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر النفط يسبب التضخم.

- ◆ وجود علاقة سببية من سعر الصرف إلى سعر البترول، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0467) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر الصرف لا يسبب سعر النفط وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر الصرف يسبب سعر النفط.
- ◆ وجود علاقة سببية من سعر الصرف إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.00003) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر الصرف لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر الصرف يسبب التضخم.

اختبار استجابة ردة الفعل (IRF) Impulse–Response Functions

يتم اعتماد دالة الاستجابة الفورية (Impulse–response functions) لتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج، وأين تكمن الصعوبة في تفسير المعامل الواحد بشكل فوري، وعليه فإن (IRF) تبين ردود أفعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ The Error Term بمقدار وحدة معيارية واحدة One Standard Deviation مما يتسبب في تغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، والذي سينعكس على المتغيرات الأخرى المتضمنة في النموذج أيضاً في الوقت الحالي والمستقبلي وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن، وقد تم إجراء اختبار استجابة ردة الفعل لكل من المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة في شكل (1) في الملحق وتقد تم الحصول على النتائج التالية:

أثر صدمة في كل من سعر النفط والتضخم وسعر الصرف:

يتبين من خلال الشكل (3) استجابة كل من سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف لانحراف معياري واحد وذلك لمدة 10 فترات زمنية⁽¹⁾. حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل (1) في الملحق، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في سعر النفط مقدرة بـ 1% (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يمتد إلى الفترة الثانية على طول فترة الاستجابة، ثم تؤثر هذه الصدمة سلباً كحد أقصى في الفترة السادسة، ويعود أثر الصدمة ليصبح إيجابي حتى نهاية الفترة، بينما حدوث صدمة هيكلية إيجابية في كل من التضخم وسعر الصرف مقدرة بـ 1% (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يمتد إلى نهاية الفترة.

¹- الأرقام المتحصل عليها من الجدول في الملحق (7) بالاعتماد على مخرجات EViews.

من جهة أخرى، ستولد صدمة في كل من نمو الناتج المحلي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على سعر النفط يمتد إلى نهاية الفترة. أما حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو سعر النفط مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على كل من سعر الصرف والتضخم يمتد إلى نهاية الفترة على طول فترة الاستجابة.

تحليل مكونات التباين:

للتعرف على مقدار التباين لكل متغير والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى، يتم عادة تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، كما تبرز أهمية تحليل مكونات التباين في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج، ولتفادي مشكلة وجود التأثير المترام للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج، يتم اللجوء إلى توزيع (Cholaski) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره، وعليه سيتم التأكد من النتائج من خلال تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

قامت الدراسة بإجراء اختبار تحليل مكونات التباين على متغيرات الدراسة.

ومن خلال النتائج المدرجة في الجدول (7) في الملحق يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية للمتغيرات في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرات الأخرى بنسبة كبيرة جداً.

كما تبين من الجدول انه عند تحليل مكونات التباين لسعر النفط والتضخم وسعر الصرف إن حوالي 100% من خطأ التنبؤ في تباين سعر النفط والتضخم وسعر الصرف يعزى إلى متغيرات الدراسة الأخرى في الفترة الأولى تنخفض هذه النسبة إلى 43,42 و 9,8 و 6,03 على التوالي في الفترة العاشرة، مما يدل على تأثير سعر النفط والتضخم وسعر الصرف بمتغيرات الدراسة وبشكل كبير. بينما 100% من خطأ التنبؤ في نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يعزى إلى لمتغير نفسه تنخفض هذه النسبة لتصل إلى حوالي 40,73% في الفترة العاشرة.

نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، بعد إن بينت نتائج اختبار فترات التباطؤ وجود فترة تباطؤ واحدة في كل من معادلات النموذج، وعلية كانت نتائج تقدير المعادلات كما يلي:

$GGDP = 0.0007 - 0.93GGDP-1 - 0.09 OILP-1 + 0.03INF-1 - 0.003REX-1$
 Prob. (0.75) (0.001) (0.02) (0.01) (0.11) $R^2 = 0.52$
 $OILP = 12.3 - 27.48 GGDP-1 + 0.93 OILP-1 + 1.58 INF-1 + 37.0 REX-1$
 Prob. (0.12) (0.3) (0.00) (0.09) (0.01) $R^2 = 0.54$
 $INF = 2.01 + 1.82 GGDP-1 - 0.0003 OILP-1 + 0.619 INF-1 - 2.45 REX-1$
 Prob. (0.09) (0.03) (0.94) (0.008) (0.01) $R^2 = 0.47$
 $REX = 0.09 - 0.06 GGDP-1 + 0.001 OILP-1 - 0.012 INF-1 + 0.88 REX-1$
 Prob. (0.27) (0.63) (0.72) (0.37) (0.00) $R^2 = 0.42$

يتبين من نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة الحالية، كذلك وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأثر إيجابي ومعنوي للتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما معادلة سعر النفط، فيتبين من النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر النفط في الفترة السابقة على سعر النفط في الفترة الحالية.

معادلة التضخم ومعادلة سعر الصرف، فتبين النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على التضخم، كذلك معادلة سعر الصرف تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف في الفترة السابقة على سعر الصرف في الفترة الحالية.

أما باقي الخصائص القياسية فهي مقبولة بالرغم من تدني قيمة معامل التحديد، والتي عادة ما تكون متدنية نسبياً في اقتصاديات الدول الصغيرة التي لا تتوفر فيها سلاسل زمنية طويلة للمتغيرات الاقتصادية وخاصة عند اخذ الفرق الأول بدلاً من المتغيرات الأصلية.

النتائج

يتبين من النتائج ما يلي:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك حيث إن عدد متجهات التكامل المشترك هو ($r=3$) عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج استقرار البيانات واختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود ثلاث علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية من نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0009) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن نمو الناتج المحلي الحقيقي لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نمو الناتج المحلي الحقيقي يسبب التضخم.
- وجود علاقة سببية من سعر النفط إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0720) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر النفط لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر النفط يسبب التضخم.
- وجود علاقة سببية من سعر الصرف إلى سعر النفط، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0467) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر الصرف لا يسبب سعر النفط وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر الصرف يسبب سعر النفط.
- وجود علاقة سببية من سعر الصرف إلى التضخم، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.00003) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن سعر الصرف لا يسبب التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن سعر الصرف يسبب التضخم.
- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في سعر النفط مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يمتد إلى الفترة الثانية على طول فترة الاستجابة، ثم تؤثر هذه الصدمة سلباً كحد أقصى في الفترة السادسة، ويعود أثر الصدمة ليصبح إيجابياً حتى نهاية الفترة، بينما حدوث صدمة هيكلية إيجابية في كل من التضخم وسعر الصرف مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يمتد إلى نهاية الفترة.

- صدمة في كل من نمو الناتج المحلي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على سعر النفط يمتد إلى نهاية الفترة. أما حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو سعر النفط مقدرة بـ 1 % (أو بدينار أردني) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على كل من سعر الصرف والتضخم يمتد إلى نهاية الفترة على طول فترة الاستجابة.
- عند تحليل مكونات التباين لسعر النفط والتضخم وسعر الصرف إن حوالي 100% من خطأ التنبؤ في تباين سعر النفط والتضخم وسعر الصرف يعزى إلى متغيرات الدراسة الأخرى في الفترة الأولى تنخفض هذه النسبة إلى 43.42 و 9.8 و 6.03 على التوالي في الفترة العاشرة، مما يدل على تأثر سعر النفط والتضخم وسعر الصرف بمتغيرات الدراسة وبشكل كبير. بينما 100% من خطأ التنبؤ في نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يعزى إلى المتغير نفسه تنخفض هذه النسبة لتصل إلى حوالي 40.73% في الفترة العاشرة.
- يتبين من نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة الحالية، كذلك وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأثر إيجابي ومعنوي للتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة السابقة على التضخم، كذلك معادلة سعر الصرف تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف في الفترة السابقة على سعر الصرف في الفترة الحالية. إما معادلة سعر النفط، فيتبين من النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر النفط في الفترة السابقة على سعر النفط في الفترة الحالية.

التوصيات

١. إجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع المبحوث باستخدام متغيرات اقتصادية أخرى لم يتم ذكرها في هذه الدراسة مثل سعر الفائدة وميزان المدفوعات وعرض النقد وسعر الصرف الفعال بالإضافة إلى المتغيرات الموجودة في الدراسة وباستخدام أساليب قياسية أخرى لم تتطرق لها الباحثة
٢. على واضعي السياسة الاقتصادية في الأردن توظيف السياسات المناسبة التي من شأنها أن تحد من التقلبات في أسعار النفط وتوظيفها بما يخدم النمو الاقتصادي والتعامل بسلة من العملات وذلك لتفادي الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار الذي يعتبر عملة تسعير النفط.
٣. توصى الباحثة بإجراء دراسة تأخذ بعين الاعتبار الصدمات الرئيسية التي مر بها الأردن ولم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة.
٤. استخدام بيانات ربع سنوية لأن لها القدرة على إعطاء نتائج أفضل وذلك في حال توفرها حيث إنها من الصعوبات التي واجهتها الدراسة في الحصول على بيانات من هذا النوع.
٥. إجراء دراسة مقارنة بين الأردن وإحدى الدول المستوردة للنفط بهدف الاستفادة من السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو الفتوح، احمد (٢٠٠١). نظرية النقود والأسواق المالية - مدخل حديث.
(http://Arabic/mk/nationl/income&productaccts.ppt) طريقة الإنفاق والدخل.
- إسماعيل، محمد (2008). اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعة المصرية.
- البطائنة، روان (٢٠١٤). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.
- بلقة، ابراهيم (٢٠١٣). مكانة الدول ضمن خارطة سوق النفط العالمية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، (١٠).
- بن زيدان، الحاج (٢٠١٣). دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة قياسية حالة: الجزائر وسعودية، مصر (١٩٧٩-٢٠١٠). أطروحة دكتوراه -الجزائر.
- بن ساحة، مصطفى (٢٠١١). أثر تنمية الصادرات غير النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير.
- بن علي، بالعزوز (٢٠٠٨) النظريات والسياسات، الجزائر.
- بن قسمي، طارق (٢٠١٣). تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثرها على نمو الاقتصاد في الجزائر، دراسة قياسية. المؤتمر الأول (السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية).
- بن هارون، عبدالرزاق (٢٠١٣). استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، القطاع الزراعي. رسالة ماجستير.
- بنابي، فتحية (٢٠٠٩). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، قسم دراسة نظرية. رسالة ماجستير.
- بوالشعور، شريفة (٢٠١٢). تقلبات أسعار النفط واثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١) نموذج تصحيح الخطأ. رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.
- بويكر، هنيده (2013). انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي دراسة حالة سونا طراك (٢٠٠٧-٢٠١٢). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- بويكري، نور اليقين (٢٠١٣). مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير -انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي، دراسة حالة سوني طراك -قسم الإنتاج (٢٠٠٧-٢٠١٣).

بوجمعه، قويدر قويش (٢٠٠٩). أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

البياني، فارس رشيد (٢٠٠٨). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه غير منشورة.

تاج، عبد الكريم (٢٠٠٣). نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري. مذكرة ماجستير في الاقتصاد فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

الجنابي وحسين (٢٠١٠). العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك (سببية غرانجر)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

جويد، رائد (2014). الطلب العالمي على النفط في ظل السياسات النفطية ودوافع التعاون الدولي للقطاعات النفطية دراسة تحليلية لكلية الإدارة والاقتصاد. جامعة تكريت.

الحقباني، نشوى (٢٠١٥). أثر تقلبات الاقتصادية العالمية على أسعار النفط. بحث معد لمشروع تخرج استكمال درجة البكالوريوس، المملكة العربية السعودية.

حمادي، نعيمة (٢٠٠٩). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة (١٩٨٦-٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسيبه بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٦) التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن.

خولي، سيد فتحي احمد (١٩٩٧). كتاب اقتصاد والنفط، (ط٥).

خويلدات، مجاهد وذران، بشير (٢٠١٣). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، الإمارات العربية المتحدة.

خيرالله الدين، المعتصم (٢٠٠٨). تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة.

دبية، علي (٢٠١٣). تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (٢٠٠١-٢٠١١). رسالة ماجستير، الجزائر.

سعد الله، داوود (٢٠١٢). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

سعدالله، داوود (٢٠١٠). تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار. مجلة الباحث، (٩).

سلمان (2014). تحليل العلاقة السببية الطويلة والقصيرة الأجل بين سعر النفط الخام العالمي وسعر الذهب وسعر صرف الدولار.

السلمان والبكر (٢٠١٦). مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية مؤسسة النقد العربي السعودي. جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد وإدارة الأبحاث الاقتصادية، المملكة العربية السعودية.

السواعي، خالد محمد (٢٠١١). أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إريد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

شيندر، سوزان (٢٠١٢). الأسواق النفطية (http://www.journalismtraining.net/IDP) صيف، احمد (٢٠١٥). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر. أطروحة دكتوراه.

عبد الرحمن، لميا ومحمد، نشوى مصطفى (2013). أثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أسعار النفط. كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود. عبد الكريم، إبراهيم (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية. عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مصر: الدار الجامعية.

القرشي، مدحت (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن: دار وائل للنشر.

لطي، عامر (٢٠٠٢). مساهمة في شرح وتصحيح النظريات الاقتصادية. دمشق. مريبعي، سوسن (٢٠٠٣). التنمية البشرية في الجزائر، الواقع والآفاق. رسالة ماجستير. المزيني، عماد (٢٠١٣). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، ١٥(١).

مشدن، وهيبه (٢٠٠٥). أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

معهد الدراسات المصرفية، إضاءات (٢٠١٣) السلسلة الخامسة، (٦)، الكويت. المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، (٥٧)، نوفمبر / تشرين الثاني السنة الخامسة (http://www.arab-api.org/develop 1.htm)

ميلود، وعيل (٢٠١٤). المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. أطروحة دكتوراه، الجزائر.

ناصر، ثابت محمد (٢٠٠١). العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي. الأردن. هوشيار، معروف (٢٠٠٥). تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الهيتمي ومحمد (2011). أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.
يسري، عبدالرحمن (١٩٩٨). تطور الفكر الاقتصادي، مصر.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Awad (2009). **Price of oil and macroeconomics (Jordan case)**. Faculty of Economics and Statistics, the University of Jordan.
- Baghirov, Ali (2014). **Direct and indirect effects of oil price shocks on economic Growth: case of Lithuania**, ISM University of Management and Economic.
- Birol (2004). **Analysis of the impact of high oil prices on the global economy** international Energy Agent.
- Brasky and Kilian (2004). Oil and the macroeconomic since the 1970s. **Journal of Economic Perspectives**.
- Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Econometrica**, 49(4),1057.
- Green, W.H. (2003). **Econometric Analysis**, (5th Edition), New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River.
- Gronwald, Marc (2006). **Oil shocks and real GDP Growth in Germany I looking for needle in a Haystack**, March.
- International Monetary Fund (2000). **The impact of higher oil prices on the global economy**, Geneva
- Johansen (1995). **Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models**, New York: Oxford University Press.
- Khuran, S., Liu, H., & Rehana, N. (2015). Economic adjustment of United Kingdom and exchange rates. **International Journal of Information. Business and Management**, 7(2), 116–122.
- Mamta, Chowdhury (2004). Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Application of Cointegration Granger Causality, School of Economics and Finance, **Working paper series**, N°2004/01.
- Marco and Luca (2015). Causes and Consequences of Oil Price Shocks on the UK Economy. **Ceerp working paper No. 2**.
- Vera, David (2010). the Asymmetric effect of oil shocks On An oil –Exporting economy Kent state university. **Cuadernos Economy**.
- Nelson, C. and Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. **Journal of Money Economics**, 10.
- Nkomo, JC (2006). The impact of higher oil price on southern African countries. **Journal of Energy in Southern Africa**.
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrika**, 75, 335-346.
- Rebeca and Marrelo (2004). Oil price shocks and Real GDP Growth –Empirical Evidence for some OECD countries ,European Central Bank. **Working paper seriec No. 362 / May**.
- Reza and Gunther (2009). **The effect of oil price shocks on the Iranian economy Faculty of business and economic**. Dresden University of technology, Germany.

- Brian, Robert and Kilian (2004) oil and the macro economy since the 1970s. **Journal of Economic Perspectives**, 18(4), 115-134.
- Roubinim Nouriel (2004). **The effects of the recent oil price shock on the U.S and global economics governance programme**, University college Oxford,
- Solow, Robert (1987). Faculty of national Economy University of economics in Bratislava. **Profile of world economists**.
- Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. **Journal of American Statistical Association**, 83.
- United NATIONS CONFERENCE on trade and development UNCTAD (2015). **World Investment Report**, Reforming International investment governance.
- Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. **Journal of the Royal Statistical Society**, 89.
- Yutaka (2015) oil prices and Economic Growth in Developed Countries. **International Journal of Business and Social Science**, 6, 11(1).

ثالثاً - الإنترنت :

<http://www.journalismtraining.net>
<http://www.opec.org>

ملاحق

جداول النتائج

جدول (4) نتائج اختبار فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GROWTHGDP OILPRICE						
Exogenous variables: C						
Date: 10/28/16 Time: 21:09						
Sample: 1988 2015						
Included observations: 20						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.174835	5.254970	5.155397	0.594408	NA	-49.55397	0
3.062351	3.302758*	3.004038	0.069450*	43.37310*	-24.04038	1
3.320346	3.721024	3.223158	0.087954	2.713208	-22.23158	2
3.587102	4.148050	3.451037	0.114986	2.237563	-20.51037	3
3.746778	4.467998	3.571839	0.140140	3.071184	-17.71839	4
3.655554	4.537044	3.441739	0.140789	4.770902	-12.41739	5
3.529192	4.570954	3.276502	0.149859	3.956658	-6.765018	6
3.417436	4.619468	3.125870	0.190507	2.753160	-1.258697	7
2.640656*	4.002959	2.310214*	0.175357	3.646966	10.89786	8
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (5) اختبار نتائج نموذج الانحدار الذاتي

Root	Modulus
0.871719 - 0.07701i	0.874845
0.881719 + 0.078801i	0.884845
-0.061432 - 0.765157i	0.878101
-0.071432 + 0.865157i	0.868101
0.612155 - 0.170217i	0.634604
0.812155 + 0.180217i	0.734604
0.426297 - 0.668251i	0.725878
0.426297 + 0.458251i	0.625878
0.625015-0.612356i	0.725015
-0.606810+0.543265i	-0.106810
-0.188318 - 0.461178i	0.402011
0.178318 + 0.461178i	0.402011
-0.349428 - 0.077402i	0.260729
-0.329428 + 0.077402i	0.260729
0.080729 - 0.140303i	0.157083
0.080729 + 0.140303i	0.157083

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (6) نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/28/16 Time: 17:52			
Sample: 1988 2015			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7546	0.28538	26	OILPRICE does not Granger Cause GROWTHGDP
0.9205	0.08313		GROWTHGDP does not Granger Cause OILPRICE
0.7880	0.24159	22	INF does not Granger Cause GROWTHGDP
0.0009	10.9583		GROWTHGDP does not Granger Cause INF
0.9923	0.00769	21	REX does not Granger Cause GROWTHGDP
0.6945	0.37294		GROWTHGDP does not Granger Cause REX
0.4300	0.88738	22	INF does not Granger Cause OILPRICE
0.7201	0.33475		OILPRICE does not Granger Cause INF
0.0467	3.73203	21	REX does not Granger Cause OILPRICE
0.7784	0.25447		OILPRICE does not Granger Cause REX
0.4702	0.78917	22	INF does not Granger Cause GROWTHOILPRICE
0.6338	0.46934		GROWTHOILPRICE does not Granger Cause REX
3.E-05	28.1250	17	REX does not Granger Cause INF
0.5269	0.67615		INF does not Granger Cause REX

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (7) نتائج اختبار تحليل التباين

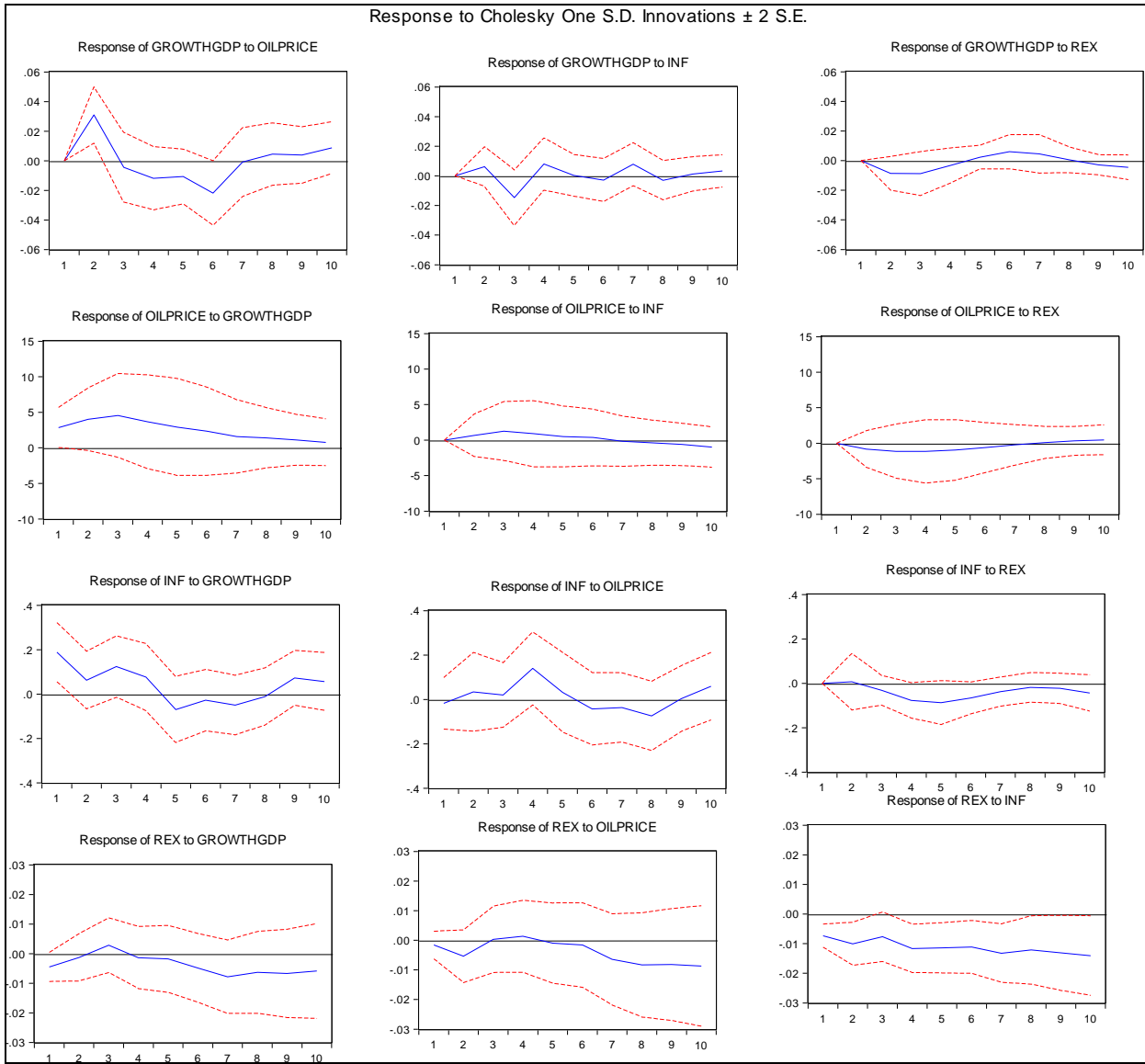
Variance Decomposition of GROWTHGDP:					
REX	INF	OILPRIC E	GROWTH GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	0.026159	1
4.158150	2.164835	53.46417	40.21285	0.042285	2
5.823811	9.869386	37.58750	46.71930	0.050947	3
5.736143	11.27963	39.39532	43.58890	0.053253	4
5.177254	9.852588	37.91864	47.05152	0.056987	5
5.379286	8.657406	45.13547	40.82784	0.061569	6
5.630374	9.784877	42.93541	41.64934	0.063142	7
5.593206	9.930517	43.09470	41.38158	0.063397	8
5.692378	9.793747	42.70714	41.80673	0.063959	9
6.035015	9.804007	43.42571	40.73527	0.064797	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (8) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates			
Date: 10/30/16 Time: 20:59			
Sample (adjusted): 1991 2015			
Included observations: 19 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
		CointEq1	Cointegrating Eq:
		1.000000	GROWTHGDP(-1)
		0.000271	OILPRICE(-1)
		(0.00060)	
		[0.44996]	
		-0.033784	REX(-1)
		(0.10465)	
		[-0.32283]	
		-0.047782	C
D(REX)	D(OILPRICE)	D(GROWTHGDP)	Error Correction:
0.150382	-17.20601	-0.936136	CointEq1
(0.21800)	(27.2002)	(0.22722)	
[0.68984]	[-0.63257]	[-4.12001]	
0.155869	10.83794	0.092218	D(GROWTHGDP(-1))
(0.18996)	(23.7023)	(0.19800)	
[0.82052]	[0.45725]	[0.46575]	
0.081042	19.72321	0.038006	D(GROWTHGDP(-2))
(0.18004)	(22.4644)	(0.18766)	
[0.45013]	[0.87798]	[0.20253]	
-0.000282	0.579890	0.003589	D(OILPRICE(-1))
(0.00222)	(0.27640)	(0.00231)	
[-0.12710]	[2.09802]	[1.55452]	
-0.002012	-0.109641	-0.000934	D(OILPRICE(-2))
(0.00260)	(0.32412)	(0.00271)	
[-0.77474]	[-0.33828]	[-0.34492]	
0.735924	-47.89672	-0.127627	D(REX(-1))
(0.26224)	(32.7207)	(0.27333)	
[2.80629]	[-1.46381]	[-0.46693]	
-0.486112	27.47379	0.064067	D(REX(-2))
(0.27110)	(33.8257)	(0.28256)	
[-1.79313]	[0.81222]	[0.22673]	
0.021170	1.686702	-0.011556	C
(0.01386)	(1.72991)	(0.01445)	
[1.52696]	[0.97502]	[-0.79966]	
0.465237	0.420328	0.677855	R-squared
0.124933	0.051446	0.472854	Adj. R-squared

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .EVIIEWS.



شكل (1) اختبار استجابة دالة ردة الفعل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .EViews